لا يرد على القول بامتناع تقدم التاكيد بنا على ان كله تاكيد لذلك الضمير لان البعث للتعالبي وكلي عجمي لا يستشهد بشعره وبعد التنزل يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله في البعث الاول قبل المحاق على السهر وقوله وكذا السهر يدل منه ونعشر له ولو لم يكن شاكيا او لو سهر فيه تقدم على المنفوع فقط والمطلق جواز تقديمه على العامل ايضا قوله ثم لا يمتنع ان يراد المهر بسر لاحير قال المحقق الرضي اذا قيل شهر اهر ذا ناب تبادر منه كونه شرسا بالعاس اليه فلو قيل لاخير تبادر منه كونه خيرا بالعكس اليه وظاهر انه لا يكون مهرا له لان المهر يرصوت الكلب عند تاديبه ويجرم عا يؤديه قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قبله فتنبه على البرد فلا شك فيه اي في عدم كون الحبر مهرا عاقل فصلا عن ان يحرم بعيضه وح ليقه الحبر وهو المعنى بامتناعه في قول البلاغه نعم لو اريد كونها مستعدة او خبرا في الجمله لجاز ذكر لاحيلة فيها

حسب الاضافه قوله ثم قال وبقرب ان قيل حديث القرب في كلام السكاكي مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكله ثم احسبانا كله ثم اذا جعلت على الجمله قدحي للتريب في الاخبار وهو المراد هنا والمعنى بعد ما اخبر كذا من قول السكاكي المتقدم بقيد الاختصاص الخ اخبر كذا عن قوله وبقرب من هو قائم قوله لشبهه بالحالي عن الضمير قال في شرح المفتاح انما كون ليس محمولا على محو وشبهه بالحالي عن الضمير من غير ان سمى معنى يحوجه عن حد الكلام خارج عن القانون والتحقيق ان انتساب اسم الفاعل ونحوه الى الفاعل ليس بحكم واسناد بعتبر في حكم تفسير الكلام لاستفاده السكوت وتحقق الاحتياج الى الضمير وانما هو اسناد بالمعنى الاعم على ما هو المعتبر في تفسير الفاعل قوله ولا عمل معاملتها في البناء بني على ان الجمله مبنيه والحق ما ذكره المحقق الرضي من انها من حيث هي جمله لا تستحق اعرابا ولا بناء ولو قال ولا عمل معاملتها في عدم الاعراب لصح على كل حال قوله واعلم انه اورد عليه الشارح في شرح المفتاح انه ان اراد ما الذي لم يحكم عليه بانه جمله ولم يعامل معاملتها فالم مع الضمير فالاعراب في مثل رجل قائم ورجلا قايما ورجل قايم لا دليل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقايم الذي هو اسم لا المركب الذي هو قايم مع الضمير ونسبه لكرعايه الوضوح في نحو زيد قائم ابوه فان المجرور بالاضافه

هو قائم

هو قائم فقط وان اريد قايم بدون الضمير فهو ليس له حيز الجمله فلا وجه لسايه في الجمله الشريف في شرح المفتاح ما لا نعلم ان الخبر في مثل زيد قايم هو قايم مع ضميره كما ان الخبر في زيد قايم هو قايم مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على قايم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراوه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبتدا وليس الغايم ردده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من الاعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب فان المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبر للمبتدا كان المجموع اعراب اخر محلي يحل بسبب وواخل المبتدا او بسبب اعراب الموصوف قبل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفه قوله من عبارة ابي يعرض الخ موكد للاستعمال على سبل الكنايه اعني كونها معنى ايب لا يحل والبحوث بان ذكر ان لفظ مثل يستعمل على بالثة اوجه الاول ان يطلق على معين اشتهر بمماثله المخاطب فيقال مثلك لا يبخل او لا يبخل مثلك لمعنى فلان لا يبخل فليس في الكلام كنايه في الحكم لانه مصرح به بل في المحكوم عليه وليس فيه ايضا تعريض بذلك الانسان لان الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامه دون الاماله الى عرض اي جانب وان قصد به وصف المخاطب بالبخل كان ذلك تعريضا للمخاطب لا بانسان غير المخاطب مماثل له اريد بلفظ المثل والثاني ان يطلق ويراد مماثله مطلقا ويجعل نسبه المحكوم به اليه كنايه عن نسبته الى ما اضيف هو اليه وحينئذ يكون مستعملا على سبل الكنايه في الحكم ويكون تقديم المبتدا كالالتزام وقد كشف الشارح عن هذا المعنى عطاوه وليس في الكلام حينئذ تعريض اصلا لا بالمخاطب ولا بغيره وهذا هو المعنى الكثير الشايع والثالث ان يطلق ويراد مماثله مطلقا لكن من غير كناية في النسبه بحيث ليس فيه تعريض بانسان غير معين اريد بلفظ مثل كامن ولا بالمخاطب الا على قياس ما ذكر في المعين وفيه بحث لم يكن المطلق مقابلا للمعين وقس على ما ذكر من الاستعمالات على الوجوه الثلاثه